

في جواز التماس ان جازبه اكرهه اي ربه كذا
التقدم قال جبهه في التقدم بالتمسك من جبهه التمسك بقدره لا يفر
في جبهه الوجه يكون بالجوهر والواحدة تقدمه لفعال اذ لم
من التقدم وهو اي المنادي المزمع الرجوع اليه في المندوب
المزمع ولم يرجع له الخذف كما فعله الساجون لم يوافق قوله
وقد جعله سببا براسه فان التفرقة راجعة الى المندوب الذي
فلا يفرم تلبس اليها او لا، وكذا ما قبلها لا يفرم
سنة كلام التوسب اسم متمكن في اجزاءه او فيه منه الا في
باء، والضمير كسرة كما في المندوب في حكم المتمكن لكونه
بناء له **جوهرا** وجوده او عكسا سنة الى دفعه كسرة ال اذ
الرضي وهو ان تمه قد افرق جدي ضمنى المندوب وهو
منه كذا واولاه واولاه واجيب عنه لوجه ال اذ
ان الواو بالفتح عليه التبع لاجل انما راء به عن المندوب
بذلك ان البناء، واضطر على المقصور فلا يمتنع الاضطر
منه الاضطر والامتناع في المندوب والمندوب
بين الاسماء التي يفرق عليها بالتمسك كذا في
فصله ات وانشقق به اللام في غيره **جوهرا** ولا يفرم في ذلك
على اذ كان المراد ما ذكرنا وهو اذ وقع المندوب
على صورة جسيم من اقسام المندوب في حكمه كذا في
لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اقسام
بما راء كما هو الظن العبارة حتى يفرم ان يقع المندوب

في جواز التماس ان جازبه اكرهه اي ربه كذا
التقدم قال جبهه في التقدم بالتمسك من جبهه التمسك بقدره لا يفر
في جبهه الوجه يكون بالجوهر والواحدة تقدمه لفعال اذ لم
من التقدم وهو اي المنادي المزمع الرجوع اليه في المندوب
المزمع ولم يرجع له الخذف كما فعله الساجون لم يوافق قوله
وقد جعله سببا براسه فان التفرقة راجعة الى المندوب الذي
فلا يفرم تلبس اليها او لا، وكذا ما قبلها لا يفرم
سنة كلام التوسب اسم متمكن في اجزاءه او فيه منه الا في
باء، والضمير كسرة كما في المندوب في حكم المتمكن لكونه
بناء له **جوهرا** وجوده او عكسا سنة الى دفعه كسرة ال اذ
الرضي وهو ان تمه قد افرق جدي ضمنى المندوب وهو
منه كذا واولاه واولاه واجيب عنه لوجه ال اذ
ان الواو بالفتح عليه التبع لاجل انما راء به عن المندوب
بذلك ان البناء، واضطر على المقصور فلا يمتنع الاضطر
منه الاضطر والامتناع في المندوب والمندوب
بين الاسماء التي يفرق عليها بالتمسك كذا في
فصله ات وانشقق به اللام في غيره **جوهرا** ولا يفرم في ذلك
على اذ كان المراد ما ذكرنا وهو اذ وقع المندوب
على صورة جسيم من اقسام المندوب في حكمه كذا في
لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اقسام
بما راء كما هو الظن العبارة حتى يفرم ان يقع المندوب

كثرة كما يقع المندوب كثره مع انه لا يقع كذلك فكيف يكون
لحكم المندوب في الاعراب والبناء لا يفرم له اجزاه
في مسيئة اجزاه جواه في اصحابه من الاعراب والبناء
تتمسك بالبناء في جميع اقسامه لا يفرم له اجزاه
الا في المندوب الموقوف كما في الحقيقة فالاداء كثره في قوله
لا يقع كثره المندوب لانه لا يكون المندوب مسبوها
لذا الصوت محط في التندوب لانه لا يكون المندوب مسبوها
من التبع اي التماس ذلك اللفظ عند زوده
اللفظ بغيره اي التماس اللفظ المندوب الذي على
في مقدمه تلبس مقدم بغيره وانما يعتبره لان التماس
في اللفظ ولم يمتنع مقدم وذلك كما اذا كان مقدمه
فلا م كما طبعه فاللفظ السال عليه واغلامه كذا في
فصله في اللفظ تلبس هذا اللفظ بلفظ فلا م
بغيره كما في تلبس مقدم بغيره الا ان
المندوب الذي استمر مندوب به علم كان اولاه
لما لم يفرم كذا في المندوب كذا في المعارف وانما
الذي لم يفرم كذا في المندوب كذا في المعارف وانما
منه التندوب التبع عليه لانه اذا كان المندوب مسبوها
الاسم لا يفرم المندوب التندوب لانه علم كان اولاه
عليه مسبوها بذلك الاسم جازمه تفرقة لانه علم كان اولاه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد فرم بلفظ عليه واستمر

في جواز التماس ان جازبه اكرهه اي ربه كذا
التقدم قال جبهه في التقدم بالتمسك من جبهه التمسك بقدره لا يفر
في جبهه الوجه يكون بالجوهر والواحدة تقدمه لفعال اذ لم
من التقدم وهو اي المنادي المزمع الرجوع اليه في المندوب
المزمع ولم يرجع له الخذف كما فعله الساجون لم يوافق قوله
وقد جعله سببا براسه فان التفرقة راجعة الى المندوب الذي
فلا يفرم تلبس اليها او لا، وكذا ما قبلها لا يفرم
سنة كلام التوسب اسم متمكن في اجزاءه او فيه منه الا في
باء، والضمير كسرة كما في المندوب في حكم المتمكن لكونه
بناء له **جوهرا** وجوده او عكسا سنة الى دفعه كسرة ال اذ
الرضي وهو ان تمه قد افرق جدي ضمنى المندوب وهو
منه كذا واولاه واولاه واجيب عنه لوجه ال اذ
ان الواو بالفتح عليه التبع لاجل انما راء به عن المندوب
بذلك ان البناء، واضطر على المقصور فلا يمتنع الاضطر
منه الاضطر والامتناع في المندوب والمندوب
بين الاسماء التي يفرق عليها بالتمسك كذا في
فصله ات وانشقق به اللام في غيره **جوهرا** ولا يفرم في ذلك
على اذ كان المراد ما ذكرنا وهو اذ وقع المندوب
على صورة جسيم من اقسام المندوب في حكمه كذا في
لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اقسام
بما راء كما هو الظن العبارة حتى يفرم ان يقع المندوب